http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1378) السنة السادسة -الثلاثاء (25) تشرين الثاني 2008

رئيس لجنة السمنت في مجلس محافظة بغداد:

غالبية السمنت المستورد غير مطابق .. للشروط القياسية

من الاسباب الرئيسية التي كانت وراء ارتفاع اسعار السمنت العراقي بشكل كبير وتحول العراق من بلد مصدر الى مستورد تكريس الاجهزة الحكومية والامنية الانتاج المحلي من السمنت لصناعة القطع الكونكريتية مما ادى ذلك الى بلوغ سعر الطن الواحد من االسمنت ٢٤٠ الف دينار عراقي .اضافة الى عدم تأهيل بعض المعامل لتبلغ الحد المقرر لها من الانتاج كان السبب وراء جعل اسواق بغداد تخلو من السمنت المحلي والنقص يكون سداداً بالسمنت المستورد.

زيدان خلف الزهيري

بغداد/ايناس طارق
تصوير/سعد الله الخالدي

زيدان خلف الزهيري رئيس لجنةالسمنت في مجلس محافظة بغداد عن دور اللجنة ،ولماذا شكلت وما هو دورها في التاثير على امداد السوق المحلية بهذه المادة ، ان اللجنة عملت على الاشراف والمراقبة لتوزيع مادة السمنت بين مواطني بغداد ويكون ذلك من خلال اعلان مناقصة عن طريق محافظة بغداد ويتم خلال المناقصة اختيار الوكلاء الناقلين وهذا يتم الاعلان عنه بجريدة رسمية ومن ثم تقوم المحافظة باصدار اوامر لقسم الهندسة باشراك مهندسين وفنيين ومن ثم اشراك اللجان الفرعية للكشف وتشكيل لجان متابعة من قسم الهندسة والحسابات والتدقيق والقانونية، ومن ثم التنسيق مع مجالس القواطع والاقضية ويتم ذلك من خلال لجنة السمنت في مجلس محافظة بغداد وحسب الحركة العمرانية..

تجهيز السمنت:

وفيما يخص كيفية تجهيز مادة السمنت من قبل الشركات المحلية .

اشار الزهيري بالقول هناك ثلاث شركات رئيسية تابعة الى وزارة الصناعة والمعادن وهي اولاالشركة العامة للسمنت الشمالية وتتالف من ثلاثة معامل تغطي احتياجات المنطقة الشمالية ، ثانيا الشركةالعامة للسمنت العراقية ومقرها في سعيدة وتتالف من اربعة معامل وهذه المعامل تغطي المنطقة الغربية من العراق ثالثا : الشركة العامة للسمنت الجنوبية ومقرها الكوفة وتتالف من ثلاثة معامل رئيسية وهذا المعامل بالذات تجهز مناطق بغداد.

واضاف الزهيري الكل يعلم الظروف الامنية السابقة التي جعلت من الصعوبة تجهيز بعض المناطق الشمالية او الجنوبية وبالعكس والناقل يرفض الذهاب بسبب ظروف الطريق، وهنا كان التركيز على سمنت معمل الكوفة والذي شهد احيانا توقف عن العمل بسبب كثرة العطلات لان المكائن والاجهزة استهلكت لقدمها ولانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويله.

وقبل عدة اشهر فقط اصبح الناقل للسمنت يستطيع الوصول الى معامل القائم او الفلوجة وعلى الرغم من استتباب الامن لكن البعض من الناقلين يرفض الذهاب الى سندا للعقار وخريطة بناء حصرية لسنة ٢٠٠٧ اضافة الى المستمسكات الرسمية (هوية الاحوال المدنية ، بطاقة السكن ، البطاقة التموينية) ويتم تحديد استحقاقه عن طريق لجنة كشف وهذه اللجنة تشكل بأمر اداري مولفة من مدير الناحية رئيسا وممثل من المجلس البلدي عضوا وممثل من بلدية الوحدة الادارية (مساح) وممثل عن محافظة بغداد (مهندس او فني) عضوا للقواطع التي تقع ضمن امانة بغداد .وهنا يكون مهمتها الكشف الموقعي لقطعة الارض او البناء وتحديد حصة المواطن لما يستحقه من السمنت وبعد ذلك القيام بالزيارات الموقعية لمخزنة وتدقيق سجلات التجهيز وكميات السمنت الفائض وشروط الخزن لمادة السمنت ورفع تقرير شهري الى لجنة السمنت المركزية في مجلس المحافظة.

اسعار السمنت

يكون سعر طن السمنت المدعوم من قبل الحكومة بمبلغ ١٤٠٠٠٠ الف دينار والتجاري ٢٣٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠٠ الف دينار وقد بينا اسباب ارتفاع الاسعار ولكن مع الاسف هناك بعض انواع السمنت المستورد تباع باسعار تجارية وهو غير مطابق للمواصفات النوعية القياسية وهناك كميات من السمنت وبعلم وزارة التجارة منتهية الصلاح فينقع بالماء لفترة طويلة او يدق بعدة طرق ليكون ناعما وهذا الشي مع الاسف يستخدمه بعض المقاولين في البناء بعد فترة تبدأ الاثار السلبية لصلاحية هذه المواد.

عزوف المواطن :

وعن اسباب عزوف المواطن بالحصول هذه المعامل اذن التجهيز اصبح محصورا لسمنت الكوفة والطلب كبير جدا فالمواطن لن يلجاء الى الروتين الطويل انما الى اختصار الطريق لاكمال بناءه فاصبح المستورد حرا في استيراده لهذه المادة ومن اي دولة يرغب مثل الهند ،ايران ، سوريا ، الاردن وغيرها.

تجهيز المواطن:

وعن كيفية حصول المواطن على مادة السمنت :

علق الزهيري بالقول :المواطن الذي يرغب بالحصول على مادة السمنت يجب ان يقدم

على مادة السمنت عن طريق لجنة السمنت في مجلس محافظة بغداد /

يقول زيدان ان اللجنة تجهز المواطنين حسب الاجراءات المشار اليها سابقا وهذه الاجراءات تحتاج الى فترة لاتقل عن ستة اشهر والمواطن يكون في عجلة من امره فيلجاء الى السوق السوداء ولكن في حالة وجود حالة استثنائية ويتم اثبات ذلك باوراق رسمية مثلا هناك عوائل مهجرة تملك قطع اراضٍ ولا تملك المال لشراء مواد البناء الانشائية التي يتم تمويلها من قبل لجنة السمنت وفق اجراءات قانونية وادارية خاضعة لكل الضوابط التي تدونها لجنة الكشف المخولة من مجلس محافظة بغداد

وفيما يخص كيفية اكتشاف حالات الفساد والتلاعب بحصص السمنت.

اكد زيدان: يمكن ان يكون هناك فساد اوتلاعب بحصص المواطن وفق الضوابط والاجراءات الصادرة من لجنة السمنت في المجلس لان عمل اللجنة يقتصر على الموافقات واصدار الكتب واما في الحلقات البقية من تجهيز ونقل فمن الممكن حدوث ذلك.واضاف زيدان ان عملية الاعمار التي يشهدها العراق لايكون تجهيز احتياجاتها من قبل لجنة السمنت في المجلس انما المقاؤل هو من يتحمل تجهيز المواد الانشائية ان كانت تلك المواد محلية او مستورده ولكن دائما اللجنة تؤكد على ضرورة خضوع هذه المواد المستوردة الى الرقابة وفحص جهاز السيطرة النوعية وتستخدم هذه المواد لبناء عمارات وابنية كبيرة جدا اذن الخوف من استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات القياسية العالمية.

وعبرالزهيري عن اسفه لان بعض المعامل تبحث عن مستثمر ينقذها من توقف عمليات الانتاج بسبب انقطاع التيارالكهربائي والحاجة الى مواد اولية تدخل في صناعة السمنت اذن نستطيع ان نقول ان مادة السمنت المحلية اصبحت بقدرة قادر في قاموس الاستثمار الخاص ولكن هل الاستثمار الخاص لهذه المعامل يكون تحت الرقابة لضمان سلامة الانتاج .لان السمنت المستورد غالبية ان لم نقل اكثره غير مطابق للشروط وقياسات الرقابة والسيطرة النوعية.

الزي الموحد مرة اخرى

الالية والتوقيت يعرقلان تطبيق القانون

ليس جديدا ان يمتعض بعض الطلبة من تطبيق الزي الموحد حينما يفرض من قبل الجامعات العراقية ، خصوصا بعد التسعينيات من القرن الماضي لاسباب كان اهمها الوضع المعيشي للعائلة العراقية وما ينعكس سلبا على الطالب الجامعي . وصولا الى مرحلة الفوضى التي صاحبت انهيار النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣ ، ولم تَسلم الجامعات العراقية بعد عودتها من الفوضى ، بل راح الكثير من الطلبة يخالفون في امور عدة ، كان ابسطها ارتداء الزي الجامعي المعروف في العراق ..

بغداد/ علي الخالدي
تصوير: سعدالله الخالدي

بعد استقرار الاوضاع في العراق وانعكاس الاستقرار على اداء بعض الوزارات من ضمنها وزارة التعليم العالي التي فرضت هذا العام تطبيق نظام الزي الموحد والمطبق منذ منتصف الاربعينيات في العراق .. وزارة التعليم العالي منحت الضوء الاخضر بالمحاسبة بشدة لكل من يخالف ارتداء الزي الموحد المتمثل باللونين الاسود والرصاصي (للبنطلون) والقميص الابيض .. وليس غريبا ان يكون من بين الطلبة رافضون للزي ، واخرون يجدونه ظاهرة حضارية مميزة.

اضراب طلابي

تشريع اعادة لبس الزي الموحد في الجامعات والمعاهد العراقية صدر من وزير التعليم العالي ونفذ بصرامة من مديريات المتابعة في الجامعات والكليات والمعاهد ابتداء من استعلامات الجامعة وصولا الى محاسبة الاساتذة داخل قاعة الدراسة ، مما وضع الطالب في استغراب من شدة المحاسبة ، على اعتبار ان هذا الجيل لم يتعود او يسمع خلال السنوات الخمس الاخيرة بالتشديدات داخل الحرم الجامعي ، لاسيما نوع ولون الملبس ، وعلى اثر هذا الاستغراب ظهرت بعض الحالات الاعتيادية التي قد تحسب لمصلحة عصر الديمقراطية بالتعبير عن الرفض والقبول في قرارات الوزارة او رئاسة الجامعة، فنفذت الطالبات في كلية التربية للبنات التابعة لجامعة بغداد في الجادرية اضراباً اثر عدم السماح للطالبة التي لا تطبق نظام الزي الموحد بالدخول الى قاعة المحاظرة، وسحب هويات عدد من الطالبات والطلاب المخالفين مما اثار ضجة بين الاوساط الطلابية.

التعميم جاء متاخراً

بدانا الحوار مع عدد من الطالبات في كلية التربية للبنات في جامعة بغداد واللواتي نظمن اضراباً لاي يتعلق فقط بالزي الموحد، الا ان اغلب الطالبات اشتكين من فرض الزي الموحد فتقول رواء مالك من كلية التربية قسم الجغرافية : ان فرض الزي الموحد يجب ان يعمم قبل نهاية السنة الماضية، حتى تكون الطالبة او الطالب على علم ، ولا يشتري ملابس اعتيادية بل يكرس ميزانية عائلته لشراء ملابس الزي الموحد ، افضل من ان نشتري ملابس متعددة تحضيرا للعام الدراسي ، وتقوم الجامعة بتطبيق الزي، بعد بدء العام الدراسي الحالي. سارة عبد الكريم دواي طالبة في المرحلة الثانية كلية العلوم للبنات ، تقول ان تطبيق الزي الموحد في الجامعات العراقية ، هي خطوة تنصف الطالب العراقي، وانا شخصيا ارى الزي الموحد هو قاعدة لالتزام الطالب مما يجعل الاخر يخدم الطالب، كون الطالب الجامعي له امتيازاته الخاصة في الشارع والجامعة والحياة الاجتماعية عامة. نورا محمد صبحي ، طالبة علوم بايولوجي تقول : برغم انها خطوة مفاجئة من عمادة الكلية ، الا انها جاءت في وقتها بعد ان اخذت عددا من الطالبات لبس ما يحلو لهم وبالوان لا تتناسب مع الهدف الذي جاءت من اجله الطالبة .

وتضيف ايضا : مالفرق بيني وبين الموظفة ومالفرق بيني وبين اي مواطنة اخرى في الشارع ، فالزي الموحد يميزني عن باقي الناس وانا ارى شخصيا ان الكثير يقدم الاحترام والتقدير للطالب الجامعي وارى ايضا ان هناك نظرة من منطقتي تميزني عن الاخرين ، لاسيما انني اعود من الجامعة في حدود الساعة الرابعة والنصف ، بل في بعض الاحيان تزيد ساعة اثر زحام الشارع وغلق الطرق المنتشرة في بغداد ، والزي يضع حدا لبعض الاشخاص الذين يرمون الكلام جزافاً على الطالبة حين عودتها من الجامعة .

مروة مجدي طالبة جديدة في جامعة بغداد (علوم الحياة) تقول: ان حلم الدخول للحرم الجامعي بدأ منذ الطفولة،وان يلقبونني بالجامعية بين اهل منطقتي ، لكنني فوجئت ان شكل الطالب يختلف عما شاهدته عند من سبقوني في ملابسهم الجامعية سابقا ، ونتمنى ان تشدد جامعة بغداد اكثر واكثر على المخالفين لنكون كسرب نوارس بالون واحد .

طالب اخر رفض ذكر اسمه فيقول :لست مع تطبيق الزي الموحد وان كان يميزني عن الاخرين ، فنحن كشباب لا نتمتع بلبسنا الا في الجامعة ، وهل يعقل ان نرمي ملابسنا في النفايات او نلبسها داخل المنزل فقط ، فمعضم وقتنا نقضيه في كلياتنا الدراسية خصوصا في موسم الدراسة الذي اجد فيه ترفيها عن كاهل الشاب العراقي بشكل عام .

المحسوبية والمنسوبية

مجموعة طلبة في كلية الاعلام قالوا: ان الزي الموحد يطبق في ربع الجامعات العراقية وهناك محسوبية في ادخال مخالفين للزي واخراج غيرهم.. هناك الكليات الاهلية غير ملتزمة بالزي وكليات اخرى لا تحاسب المخالف، وكليات تفتح فيها اكثر من بوابة فتجد حرس الجامعة يحاسبون في واحدة ويتركون الاخريات مفتوحة للمخالفين.

وزارة التعليم العالي اتخذت خطوة مشجعة لتطبيق الزي وتعميمه بين الطلبة العراقيين فبدات باحصاء عدد الطلبة واخذ القياسات الصحيحة لتقديم ملابس الزي الموحد مجانا.

لا تلتزم بالزي

(د . ن) طالبة في الجامعة المستنصرية قالت ساتحدث معك بصراحة تامة حتى وان وزعت وزارة التعليم العالي الزي الموحد فانها لن تقدم سوى قطعة او قطعتين ولا اعتقد انها تستطيع ان تمنح للطلبة الانواع والاحجام الصحيحة ، واود ان اقول ان ملابسنا الان نختارها وفق الموديل الحديث فهل تقدم وزارة التعليم موديلا حديثا، ام تبقى الطالبة حبيسة ما ترغب به الوزارة وهل ستعطيني قياسا يتناسب وجسدي او انها ستمنح لي قميصا استطيع ان البسه انا وزميلة اخرى، هذا غير صحيح، فهم يقولون ان الدول المتقدمة تلبس الزي الموحد ولا اعتقد ان جامعات امريكا وطلابها يلتزمون بالزي فهم لا يلتزمون بنوع الملابس المحددة لهذا المكان او ذاك، واذا اراد البعض ان يحدد لبسنا وفق رؤية البعض من السياسين، فهذا امر اخر ولا يوهمننا بان الزي ظاهرة حضارية كون الطالب في اخلاقه وعقله وليس مظهره.

رأي رئيس الجامعة المستنصرية

رئيس الجامعة المستنصرية الدكتور تقي الموسوي قال ان من الصعب تطبيق الزي الموحد في هذا العام ، لكون الطالب قد جهز نفسه بملابس متنوعة قبل اعلان تطبيق الزي الموحد من وزارة التعليم العالي ، لكن العام القادم سيشهد التطبيق الفعلي للزي .

استاذ علم الاجتماع

الدكتور فؤاد غازي استاذ علم الاجتماع في الجامعة المستنصرية يقول : ان الوضع المعاشي المتقدم بعد ٢٠٠٣ ادى الى امكانية الطالب شراء ملابس بموديلات مختلفة ومناشئ متعددة تكدست في خزانته خلال الاعوام الماضية بدون ان يكون له علم بان ملابسه لن تصلح يوما في موسم الدراسة ، وهذا الامر يعود الى ان الجيل الاخير واقصد الطلبة الجامعيون ما بعد الحرب لم يتعود على لبس الزي فضلا عن انه لم يعود الى دائرة تطبيق القوانين الجامعية بشكل صحيح لا سيما الاستثناءات التي فرضت على الطالب في الدراسة والتسهيلات المقدمة من الحكومة ، مما اثر على الية تطبيق الزي الموحد ، وبرايي اجد ان الامر يحتاج الى بعض الوقت تكون فيه المحاسبة تدريجية ليس فقط على نظام الزي الموحد وانما على باقي القوانيين الجامعية ايضا.